والمعنى ويعربان بالياء وقت جر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
كقولهم جيتك صلاة العصر وقدوم الحاج واما نصبا فمعطوف على جرا
ولك تقدير الوقت معه اى وقت جر ووقت نصب ولك ان لا تقدره معه
وتجعل الوقت الاول منصبا عليهما جميعا والاول احسن فان قلت
لم لا تجعل ذلك من قبيل النصب على نزع الخافض قلت لان اسقاط
الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس فلا يصار اليه لغير ضرورة وفى
كلام المصنف مواخذة لان قوله بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا الا يقتضى
ان الاعراب هو الالف والياء انتهى وهذا عند القائل بتثنيتهما
حقيقة والاصح وعليه مشى ابن الحاجب وهو مذهب المحققين كالفارسى
انهما مبنيان لقيام علة البناء فيهما ولعدم بقائهما على مفردهما اذ لو بقيا
فقيل ذيان وتيان وهذا بناء على عدم انحصار البناء فى شبه الحرف ومجيئهما على
صورة الحرف المثنى وليسا مثنيين حقيقة وقد ذكر علة كونهما ليسا
مثنيين حقيقة بقوله لان من شروط التثنية قبول المثنى التنكير
واسما الاشارة كالاسما الموصولة ملازمة للتعريف لا تنفك عنه
كما ذكر فى شرح الشذور وقال السيوطى فى نكته بل هى الفاظ وضعت
للمثنى واستدل الفارسى على ذلك فى التذكرة بان التثنية تستلزم
تقدير التنكير الا يرى ان العلم اذا ثنى قدر تنكيره واسم الاشارة لا يلزم
لازم للتعريف لا يقبل التنكير انتهى ففى حالة الرفع وضعا اى ذان
وتان على صيغة المثنى المرفوع وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى
المجرور والمنصوب وكلامه اى المصنف فى كتابه الاوضح عند ذكر انواع الشبه
المقتضى للبناء يقتضى ان ثم بفتح المثلثة بمعنى هناك قولا اخر لمن يقول
باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قايل به غيره كما نبه عليه اى على هذا الاقتضا
العلامة الشيخ خالد لانه ملفق من قولين فان من قال بانهما

معربان

معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما
على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لعدم الشرط المتقدم
واجيب بان الوصف بصورة المثنى لا ينافى انه مثنى حقيقة اذ
تصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية الامر انه يوهم ما التلفيق
ممنوع على انه يمكن مع الشرط المذكور ولو سلم فيكفى تقدير التنكير
وفرضه انتهى وقال البعض ان القول باعرابهما مع عدم تثنيتهما
فى غاية الوضوح لان مجيئهما على صورة المثنى مقتضى لاعرابهما المعارضته
لشبه الحرف فلا يلزم من القول باعرابهما القول بتثنيتهما ولو فرض ان
احدا قال انهما مثنيان لا يعنى الا على صورة المثنى وهذا اولى من
الجواب بان الوصف بانهما على صورة المثنى لا ينافى انهما مبنيان حقيقة
لانه يصدق على فرد المبنى انه على صورة المثنى وما احد قال مبنيان
حقيقة قال ابن مالك وانما اعربا لاختلاف العوامل وادعا ان كل
واحد صيغة مستانفة خلاف الظاهر والخامس ولا بضم اوله وكسر
اخره حالة كونه ممدودا عند البصريين ووزنه عند المبرد والفارسى
فعال كغناى وعند ابى اسحاق فعا كهدى زيد فى اخره الف فانقلبت
الثانية همزة ومقصورا وهو حال ثانية او منوا ولا كهدى واورد عليه
ان المقصور والممدود من صفات المعرب دون المبنى فقد قال ابن يعيش
المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسما المتمكنة واما قولهم فى هولا
مقصور وممدود فتسمح فى العبارة ومجى حالين متضادين من لفظ واحد
باعتبارين صحيح لجمعهما اى موضوع لجماعة المذكر ولجماعة المونث
العقلا وغيرهم ومده اى معا ولا لغة اهل الحجاز وهى اى لغة المد اولى
لانها الفصحى وقال فى الشذور ايضا وهى الفصحى وقال ابن مالك فى
الخلاصة والمد اولى وفى قول الشيخ ممدودا ومقصورا بالنسبة الى الاصطلا

تسامح ح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)